

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



الفصل الثاني

رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

لأزمة المشروع الوطني

الفلسطيني

رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

أ. أسامة حمدان*

مقدمة:

منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تحرك الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب في المنطقة إلى مواجهة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني الذي كان هذا الشعب على وعي بخطورته. وبالرغم من حداثة عهد الفلسطينيين بالتنظيم السياسي أو الحزبي، إلا أن القضية التي شغلت الرأي العام والسلوك الشعبي الفلسطيني تركزت على إنهاء الاحتلال البريطاني ومواجهة الهجرة اليهودية، ومنع اليهود الصهاينة من الاستيلاء على الأرض وبناء المستعمرات وغيرها. وعلى الرغم من تبلور حالة وطنية منذ بداية الاحتلال البريطاني من خلال المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد أولى اجتماعاته في 1919/1/27، إلا أن هذه الحالة لم تكن قادرة على تفعيل إمكانات الشعب الفلسطيني بشكل عام، لا سيما أنها اعتمدت المقاومة السلمية في الفترة 1919-1929 حتى اندلاع ثورة البراق سنة 1929، ثم تحولت إلى المقاومة المسلحة المنظمة من خلال ثورة الشيخ عز الدين القسام، والثورة الكبرى في الفترة 1936-1939، حيث تمّ في بداياتها (1936/4/25) تشكيل اللجنة العربية العليا التي تولت قيادة الشعب الفلسطيني، والتي تحولت سنة 1946 إلى الهيئة العربية العليا التي خاضت وجناحها العسكري (جيش الجهاد المقدس) حرب سنة 1948 دون امتلاك الحد الأدنى من القدرة العسكرية التي من شأنها مواجهة قوات المنظمات الصهيونية التي تحولت لاحقاً إلى جيش الكيان الصهيوني.

وفي أعقاب سنة 1948 عاش الشعب الفلسطيني مرحلة من الفراغ السياسي، بالرغم من وجود الهيئة العربية العليا، وتشكيل حكومة عموم فلسطين في أيلول/سبتمبر 1948، ثم إعلان استقلال فلسطين في المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة في

* مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وممثل حماس سابقاً في لبنان وإيران.

1948/10/1 وهي الخطوة التي عارضها الأردن، الأمر الذي أفقد الشعب الفلسطيني فرصة إقامة دولته على ما لم يُحتل من أرض فلسطين، والعمل من أجل استعادة ما تمّ احتلاله، فتمّ ضمّ الضفة إلى الأردن، وخضعت غزة لحكم عسكري مصري مباشر.

لم تطل هذه المرحلة، فقد بدأت تتبلور في منتصف الخمسينيات حركات ثورية ونضالية لغاية محددة تتمثل في "التحرير والعودة". ثمّ تمّ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) سنة 1964 في إطار النظام الرسمي العربي، والتي وُوجهت برفض من فصائل المقاومة الفلسطينية الصاعدة، والتي ما لبثت أن دخلت في إطارها في أعقاب هزيمة حزيران 1967.

أولاً: المشروع الوطني الفلسطيني:

لعلّ الإجابة على تعريف المشروع الوطني الفلسطيني قبل سنة 1974 كانت سهلة، بل كان من العار ألاّ يعرف فلسطيني أن المشروع الوطني هو "التحرير والعودة". غير أنها بعد سنة 1974 أصبحت إجابة تحتاج إلى كثير من الفذلّة في ظلّ إدخال مصطلحات (إقامة الدولة على أيّ جزء محرر من الأرض)، وخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة (فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي)، وبذلك صارت الإجابة أكثر صعوبة.

وضع اتفاق أوسلو الموقع سنة 1993 المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق حقيقي، من حيث الاعتراف بـ"إسرائيل"، واعتبار ما تمّ احتلاله سنة 1948 أرضاً إسرائيلية، وأن سقف ما يطالب به الفلسطينيون هو ما تمّ احتلاله سنة 1967، مع استعداد لتبادل في الأراضي.

وبدل أن تظلّ حالة العداء قائمة باعتبار أن التحرير لم يتمّ، تحول الأمر إلى تنسيق أمني ضدّ المقاومة من السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، لدرجة تنفيذ تعليمات إسرائيلية محددة في إطار نظرية (الفلسطيني الجديد).

منذ سنة 1993 بدا واضحاً وجود تيارين سياسيين لجهة التعاطي مع القضية والاحتلال، تيار رأى أنه لا بدّ من حلّ سياسي ينشئ في نهاية المطاف دولة فلسطينية في سياق موقف دولي ووفق القرارات الدولية، والتيار الثاني رأى أن الحل يكمن بالمقاومة

بكل أشكالها حتى إنهاء الاحتلال، وأن العدو لا يتراجع ولا ينكفي دون ضغط المقاومة، وأن القرارات لا يمكن أن تجد طريقها للواقع ما لم تتابع بشكل صحيح جامع.

وشهدت سنة 1996 تصاعد بطش أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقاومة، معززة بموقف دولي تمثل في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في آذار/ مارس 1996، لدعم مشروع التسوية، ودعم السلطة و"إسرائيل" في قمع المقاومة. وتواصل قمع السلطة للمقاومة حتى اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000، والتي شكّلت فرصة لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني، خاصة بعد اجتياح جيش الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية في الضفة ومحاصرة المقاطعة (مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات). إلا أن فريقاً من ضباط الأجهزة الأمنية ومن الشخصيات المحيطة بعرفات حافظ على التزاماته الأمنية في ملاحقة المقاومة. ولم تؤثر ممارسات الكيان الصهيوني من مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري العازل، وحتى عدم تنفيذ اتفاق أوسلو، كل ذلك لم يؤثر في موقف هذا الفريق تجاه المقاومة، كما لم تنجح في ذلك كل محاولات المعالجة بما في ذلك اتفاق القاهرة سنة 2005. ومع المضي قدماً في مسار التسوية كان هذا التباين يزداد وتتسع معه الفجوة. وزادت من عمقه نتائج انتخابات سنة 2006 التي أحدثت تغييراً فعلياً في النظام السياسي الفلسطيني، الذي كان قائماً على نظام الحزب الواحد؛ فإذا به يجد نفسه أمام تعدد قادر على إنجاز تداول للسلطة باختيار شعبي. وبغض النظر عن التداعيات الكثيرة لهذا الأمر، إلا أن ما يهّمنا هو أن هذا الحدث أدى إلى انقسام فلسطيني حاد، كانت له تداعياته على كلا التيارين.

فمشروع التسوية الذي كان معطلاً ويناور الإسرائيلي به قبل سنة 2006 أصابه الجمود ثمّ حالة انسداد كبير، ولا يلوح أفق في تجاوزه، خاصة أن تيار التسوية يفاوض كل أسباب الضغط والقوة منزوعة منه في مواجهة الكيان الصهيوني.

أما مشروع المقاومة، الذي بدا قادراً على الضغط الجاد على الكيان الصهيوني، فقد فقد جزءاً كبيراً من هذه القدرة في الضفة بسبب الملاحقة الأمنية التي تتكامل مع أجهزة العدو الإسرائيلي وجيشه، وفي غزة لاعتبارات مرتبطة بإدارة شؤون القطاع لا سيّما بعد العدوان الإسرائيلي 2008-2009.

إن ما سبق يمثل توصيفاً للحالة؛ وبالتالي يمكن تلخيص أسباب أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بالنقاط التالية:

1. غياب المرجعية الوطنية الموحدة:

والمرجعية الوطنية المقصودة هنا مرجعية الاختيار الشعبي، والتي لا بد أن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبذلك تصبح القيادة الوطنية تحت طائلة المساءلة أمام الشعب الفلسطيني.

ولا شك أن الوصول إلى هذا الواقع (المرجعية الوطنية) يحتاج ابتداءً إلى تسليم كل القوى بالشراكة في إدارة الصراع، وقيادة المشروع الوطني، والاحتكام إلى الشعب الفلسطيني، على قاعدة التحرير والعودة.

2. الأداء التكتيكي بدل الاستراتيجي:

لعل أكبر وأهم صفة طبعت أداء م.ت.ف. ثم السلطة لاحقاً أنها ركزت على الأداء التكتيكي الذي يخضع لظروف الواقع وضغوطه وإملاءاته، وبررت كل أداء لا يبدو منسجماً مع مشروع التحرير على أنه تكتيك لا بد أن يتم تفهمه، لكنها في الوقت ذاته لم تكن تهتدي ببوصلة استراتيجية عنوانها التحرير والعودة وتقرير المصير.

وهكذا قفزت من التحرير الكامل إلى مشروع النقاط العشر في سياق (دولة أي جزء محرر من الوطن)، ومنه إلى مشروع تسوية دون بندقية، ثم إلى الاتفاق الأردني - الفلسطيني سنة 1985 (الأرض مقابل السلام)، ثم التفاوض على الانتفاضة سنة 1988، الذي قاد المجلس الوطني التاسع عشر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988 إلى إعلان استقلال فلسطين، والذي حمل في طياته اعترافاً ضمنياً بـ"إسرائيل" واعترافاً بقرار مجلس الأمن رقم 242، ونبدأً للعنف، ثم كلام عرفات الضمني عن شطب الميثاق باعتباره "كادوك" (بمعنى باطل أو لاغٍ باللغة الفرنسية)، ثم مؤتمر مدريد Madrid Conference سنة 1991، فاتفق أو سلو وما تلاه من اتفاقات لم تصل حتى للحد الأدنى الفلسطيني، على الرغم من كل التنازلات (لنرى الثورة تنتقل من مشهد الكفاح ضد العدو إلى مشهد وصل عند البعض إلى استجدائه وطلب رضاه).

3. إخضاع الواقع الوطني للإرادة الإسرائيلية:

مثل نقل سلطة القيادة من م.ت.ف. إلى السلطة الفلسطينية إخضاعاً لكل أوراق القوة الفلسطينية للإرادة الصهيونية، ومكنها من السيطرة على الجانب الفلسطيني من خلال ما يلي:

• التأثير على القرار القيادي:

منذ أوصلو ودخول القيادة إلى غزة، ثم انتقالها إلى رام الله، خضعت قرارات القيادة وحساباتها للضغط الإسرائيلي المباشر، وهو واقع ما يزال قائماً بل ويتصاعد (مثل ذلك تصريح أبو مازن: أنا محتاج لتصريح من جندي إسرائيلي لمغادرة رام الله).

• إمكانيات البقاء:

حكومة السلطة تعمل تحت الاحتلال ولا مال دون رضاه، ولا تحرك ميداني دون موافقته، وهي بهذا الاعتبار مشلولة دون السماح لها بالعمل إسرائيلياً، وهي بشكل أعمق لا تستطيع العمل فيما يخالف رغبات العدو وأوامره، بل إن الحكومة بذاتها لا بد أن تكون مقبولة لدى الاحتلال وداعميه وإلا فلن يتعامل معها، (وهكذا تم تبرير تعيين سلام فياض لرئاسة الوزراء، ومن قبله أبو مازن).

• الأمن:

السيطرة المطلقة فيه للعدو، ولا أمن فلسطيني، ومقياس نجاح الأمن مرتبط بمدى قهر المقاومة ومنعها من ممارسة دورها وملاحقة كوادرها وجمهورها، ولا بد من التخلص من كل صاحب ماضٍ نضالي في هذه الأجهزة (من خلال التقاعد) وتحت عنوان صناعة (الفلسطيني الجديد)، وفي حالة لم تلتزم هذه الأجهزة بدورها المطلوب إسرائيلياً، فإنها ستكون تحت طائلة العقاب بكل درجاته.

• الاختلاف في تعريف المشروع الوطني الفلسطيني:

من الواضح أننا نقف اليوم أمام تعريفات مختلفة للمشروع الوطني، تبدأ من إنهاء الاحتلال وتنتهي عند فريق التسوية للتعايش مع حالة الاحتلال، وربما تذهب عند البعض لمجرد العيش لذات العيش.

ودون الحديث عن كثير من التفاصيل، يمكن القول إن مشروع أيّ أمة أو شعب يقع تحت الاحتلال لا بد أن يكون "إنهاء الاحتلال والتخلص منه". وما سوى ذلك سيكون جهداً ضائعاً في الوقت والمال، والأخطر في الأرواح والحقوق.

ثانياً: أولويات المشروع الوطني الفلسطيني:

يمكن تلخيص الأولويات في عناوين محددة:

1. الاتفاق على تعريف وتحديد المشروع الوطني الفلسطيني: هل هو مشروع تحرير، أم مصالحة مع الاحتلال وسلام بين دولتين متجاورتين تتقاسمان أرض فلسطين، أم استسلام وعيش في كنف الاحتلال؟ إن مثل هذا الاتفاق سيؤدي إلى رسم المسار الاستراتيجي للقضية، وسيقود إلى تركيز قضايا الصراع بشكل أدق وخوض المعارك الحقيقية، وتجاوز المعارك الجانبية، وتحديد أدق للمسار وترتيب الأولويات.
2. ترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد القيادة: ولعل الأولوية الأساسية في ذلك هي استعادة كل الشعب الفلسطيني للمشاركة في المشروع الوطني، وإعادة بناء م.ت.ف. واعتبار السلطة جزءاً من عملها (يمكن أن نعيد النظر في مبدأ وجودها)، وتحرير م.ت.ف. من السلطة ومن هيمنة الاحتلال.
3. إطلاق مشروع مقاومة شامل في مواجهة الاحتلال: يشمل أوجه المقاومة تحت عنوان جامع، شعب مقاوم لتحرير أرضه ووطنه، ويمكن في هذه المرحلة أن تبدأ المقاومة على المستوى الشعبي والسياسي والإعلامي، وصولاً إلى المقاومة المباشرة والمسلحة بكل أدواتها ضد الاحتلال.
4. تقويم تجربة التفاوض: إن فعل ذلك من شأنه إعادة توجيه المسار العام للقضية الفلسطينية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الأخطاء، كما أنه سيعيد الثقة إلى كل الأطراف الفلسطينية ببعضها.
5. استعادة الدور العربي والإسلامي على المستويين الرسمي والشعبي، دوراً داعماً ومسانداً للشعب الفلسطيني وحقوقه ومقاومته.
6. استعادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

إن الخروج من مأزق العمل من أجل نيل رضا بعض أطراف المجتمع الدولي، أو الشعور بالأزمة مع المجتمع الدولي ما لم ترض "إسرائيل". وهذا كله يعني حتمية وضرورة إعادة ترتيب الأولويات في المشروع الوطني الفلسطيني، وما لم يحدث ذلك فستستمر الأزمة، ويستمر المأزق الفلسطيني؟

ثالثاً: بين المقاومة والتسوية:

تسود جدلية لدى فريق التسوية تقول "إن 62 عاماً من القتال لم تؤدِّ إلى شيء فيما أدت التسوية إلى عودة عشرات الآلاف إلى الوطن". وهو منطق يسهل الرد عليه بالقول إن عشرين عاماً من التسوية أسهمت في هدم مسار طويل من النضال والمقاومة، وفتحت الباب لتطور سريع في مشاريع الاستيطان، وتهويد القدس، وإنشاء جدار الفصل العنصري، علاوة على دخول قضية اللاجئين في متاهة، وهي أمور حفظتها المقاومة.

وحتى لا نستغرق في جدل من هذا النوع، فإن المطلوب الإجابة على سؤال مركزي مهم:

ما هو المشروع الأصيل لمن يقع شعبه ووطنه تحت الاحتلال؟ والجواب ببساطة متناهية، التخلص من الاحتلال. ولو أضفنا سؤالاً بسيطاً آخر، كيف يمكن التخلص من الاحتلال؟ فإن الجواب حتماً سيكون بالمقاومة بكل أشكالها، وهي لا بد أن تكون مقاومة مؤهلة للاحتلال، ودافعة له حتى يرحل وينتهي الاحتلال.

وقد يسأل المفاوضون: ماذا عن التسوية؟ خاصة وأن من الجريمة أن لا يتم استثمار المقاومة بعمل سياسي؟ (ولطالما ردد فريق التسوية ذلك). وهنا لا بد من الصراحة، إذ نرى فارقاً بين التسوية وبين الاستثمار السياسي؛ فالتسوية بشكلها الحالي ليست عملاً سياسياً تنجز أهدافاً وطنية، بل هي استسلام وارتهان لإرادة العدو. أما السياسة فهي العمل بكل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية، دون التفريط بأي حق من الحقوق؛ وهذا يقود إلى ضرورة إنهاء مشروع التسوية، والخروج منه إلى رحاب المقاومة.

لقد أخذت التسوية فرصتها وفشلت، ولم تقدم للشعب الفلسطيني شيئاً، والأسوأ من ذلك أن أحداً لم يتوقف للحظة من أجل تقويم المسيرة! إن الأخطر في كل مسار التسوية أنه ربط أصحابه بالكيان الصهيوني، وسخرهم ضد المشروع الوطني المقاوم.

رابعاً: م.ت.ف. تقويمها وتفعيل دورها:

لعل من نافلة القول أن م.ت.ف. قد فرّغت من مضمونها لصالح السلطة، وتكاد تقتل على الرغم من كل الجهود لإعادة بنائها، والسرّ الوحيد في الإبقاء عليها هو الحاجة لتوقيع الاتفاق النهائي باسمها. وليس المقام هنا لذكر سلبيات وإيجابيات م.ت.ف، بل المطلوب اليوم تفعيل دورها وتطويره لتكون إطاراً جامعاً بحق للشعب الفلسطيني حيثما وجد. وأهم خطوة في هذا السياق أن يكون المجلس الوطني منتخباً بإرادة شعبية فلسطينية حرة، يشارك فيها الشعب الفلسطيني حيثما وجد، أما الخطوة الثانية فهي تفعيل مؤسسات م.ت.ف. لتصبح أكثر استقراراً وقدرة على التعاطي مع نظيراتها على المستوى الدولي.

خامساً: في البدائل:

1. تقويم السلطة ومحاولة جعلها رافعة وطنية:

لقد ثبت بالواقع العملي أن السلطة لا تستطيع، في وضعها الراهن، أن تكون رافعة للمشروع الوطني، بقيود الاتفاقيات التي يفرضها العدو وداعموه على الجانب الفلسطيني، وبإلحاق السلطة به فضلاً عن كم التنازلات الهائل. لقد دعا البعض لحل السلطة، فكان الرد قفزاً إلى فكرة ساذجة تحت عنوان (إلغاء السلطة يعني عودة الاحتلال)، فيما يعرف الجميع أن الاحتلال لم يرحل ليعود.

إن إخراج السلطة من دورها الوظيفي لصالح الاحتلال أمر مطلوب، وعلى هذا الأساس فإن من أهم البدائل: إعلان استقلال السلطة، كي تصبح دولة فلسطينية مستقلة على كل الأرض التي قبلتها مرجعيات التسوية، وخوض معركة لبسط سلطة الشعب الفلسطيني بكل أدواتها. ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذا الأمر تداعيات كبيرة، وقد يقودنا ذلك إلى الاحتمالات (السيناريوهات) المتوقعة والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة احتمالات:

أ. قيام الاحتلال باجتياح الضفة على شاكلة ما حصل سنة 2002، وهو سيناريو مستبعد في ظل الظروف الراهنة، لا سيّما في ظلّ البيئة الإقليمية

المتحركة والمليئة بالغضب الجماهيري، والمستعدة للذهاب إلى أقصى حدّ للدفاع عما تؤمن به أو تعتقد أنه حقها.

ب. انقلاب الأجهزة الأمنية أو بعضها بدعم إسرائيلي على قيادة السلطة، وتشكيل سلطة جديدة ذات طابع أقرب إلى حالة سلطة "لحد" في جنوب لبنان. وهذا يعني مواجهة بين هذه الأجهزة والشعب بأسره والقوى الفلسطينية كافة، وعليها أن تختار بين أن تكون وطنية أو عميلة.

ج. تحرك دولي فاعل لفرض حلّ، لا بدّ أن يتم فيه الإقرار بسيادة وسلطة الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين.

2. تطوير آليات صناعة القرار الوطني الفلسطيني وتقليل تأثيرات السياسة الدولية السلبية عليها. ضمن الآليات التالية:

أ. آلية تنشئ قيادة تستند إلى شرعية شعبية حقيقية (سبق الحديث عنها).
ب. آلية تعالج الموضوع المالي في إطار مشروع المقاومة، حتى لا نظلّ خاضعين لإملاءاته.

ج. إخراج مؤسسة القرار القيادي من دائرة الهيمنة الإسرائيلية، وتتلخص في جملة واحدة هي "إقامة القيادة تكون خارج سلطة الاحتلال".

د. تحويل دور الأجهزة الأمنية إلى داعمة للمقاومة تحمي الأمن الداخلي، وتحمي المقاومة في مواجهتها مع الاحتلال وعملائه.

3. الاستفادة من التحولات الجارية في المنطقة:

هذه التحولات تنطوي على فرص وتحديات بالنسبة للمنطقة وللشعب الفلسطيني وقضيته، وما دام الأمر كذلك، فلا يجب أن نقف موقف المتفرج فقط، وعلينا أن نخطو خطوات عملية لتحقيق ذلك، وفيما يلي أهم الخطوات الممكنة:

أ. إعادة تقديم المشروع الوطني للأمة: فلا بدّ أن يكون المشروع الوطني منسجماً مع الأمة، وعلينا أن ننتقل من سياسة "يا وحدنا" إلى سياسة "يا أمتنا"، ومن سياسة "التوريث" إلى سياسة "التكامل"، ومن سياسة "الحد الأدنى" إلى سياسة "رفع السقف لصالح المصالح الوطنية"، وهذا يعني باختصار العودة إلى الميثاق القومي لـ م.ت.ف وليس وثيقة الأسرى فقط.

- ب. استعادة دور الأمة: وهو أمر لا بد من تحقيقه، وركيزته المصالحة والاتفاق على المشروع الوطني.
- ج. الانحياز للأمة واختياراتها وعدم الوقوف ضدها.
- د. عدم التورط في معارك جانبية.
- هـ. العمل مع جميع من في أمتنا لمنع وقوع فتنة في الأمة (سواء كانت طائفية أم مذهبية أم عرقية)؛ وتقديم قضية فلسطين وقضية الصراع مع العدو الصهيوني كقضية جامعة للأمة.

خاتمة:

إن المشهد المنظور في الواقع الفلسطيني يضعنا أمام خيارين:

- أ. إعادة بناء الواقع الفلسطيني على قاعدة مشروع التحرير والعودة، وهذا الذي سيخرج القضية من مأزقها.
- ب. الاستمرار في التجاذب الداخلي، وهذا يعني مزيداً من الخسائر.
- وهنا لا بد من التأكيد على أن مأزق فريق المقاومة يختلف تماماً عن مأزق فريق التسوية، فمأزق فريق التسوية هو مأزق الذي يتدحرج هاوياً، أما مأزق فريق المقاومة فهو مأزق الذي يتسلق جبلاً صعب التضاريس لكنه بالرغم من ذلك يصعد، وشتان بين المأزقين!